أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي

تاريخ تسلم البحث: ٢٠١٣/٢/٢٧م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٣/٥/٢٩م

عبد ربه أبو صعليك *

الملخص

يتناول هذا البحث، الوقوف على الأسباب التي دعت المحدثين إلى تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي، على خلاف المعهود عندهم، وقد خلص البحث إلى عدّة نتائج من أهمها: طلب الإسناد العالي مرغوب فيه، وهو الأصل العام الذي مشى عليه المحدثون لقربه وصحته، لذا استحبت الرحلة في طلبه وتحصيله، بخلاف النزول في الأسانيد فهو مفضول عندهم، إلاً إن كان في النزول مزية ليست في العلو، وهناك أسباب دعت المحدثين إلى تقديم الإسناد النازل على العالي، ومن ذلك: نسيان الراوي حديثه الذي حدث به، وتثبّت الراوي من حديثه، وكراهية الرواية عن المبتدعة والضعفاء، والاعتناء بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام، وتصريح الراوي المدلّس بالسماع، وغيرها من الأسباب.

الكلمات الدالة: الإسناد النازل، الإسناد العالي، الرواية.

"Reasons of preferred descending isnad to ascending isnad"

Abstract

This research investigates the reasons for which *hadith* scholars preferred descending *isnad* to ascending *isnad* although this preference is the exception not the rule. This research finds out that it is the ascending *isnad* that is preferred and sought by scholars. Therefore, they travelled seeking it because it is supposed to be closer to the Prophet and authentic narrative. On certain occasions, scholars preferred descending *isnad* for various reasons that might happen if the narrator forgets the *hadith*, if the narrator demands a confirmation of his narration, when the narration of innovators is avoided, if the narrator wants to acquire various narrations because of variety in legal rulings, or if the narrator who is a *mudallis* wants to approve his hearing of the *hadith*.

Keywords: descending *isnad*, ascending *isnad*, narration.

* أستاذ مساعد، الجامعة الأردنية.

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل الكتاب، ومَنْ إليه المرجعُ والمآب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ؛ خير من أرشد إلى الحق وهدى إلى الصواب، وبعد:

فقد تكفل الله تعالى لهذه الأمة بحفظ كتابه العزيز، قال تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ** ﴾ (الحجر: ٩)، ومن لوازم حفظه، حفظ بيان ذلك الكتاب، ومن فضل الله تعالى على هذه الأمة، أن خصها بالإسناد على سائر الأمم، فقد اهتم سلفنا وعلماؤنا بالأسانيد والتفنن في روايتها، ورغبوا في طلب الأسانيد العالية على النازلة، فاستحبوا الرحلة في طلبها، وتحصيلها، لقربها وصحتها، وذمّوا النزول في الأسانيد، لبعدها، وضعفها.

ومن خلال البحث والتتبع وقفت على حالات لأهل الحديث، يقدمون فيها الإسناد النازل على الإسناد العالي، وهو خلاف المعهود عندهم، فاجتهدت في الوقوف على عدد من تلك الأسباب التي أدت إلى اهتمامهم برواية الأسانيد النازلة وتقديمها في بعض الأحيان على العالية، وتصنيفها، والتدليل عليها من أقوال المحدثين وتطبيقاتهم، فكانت هذه الدراسة التي عنونت لها بـ "**أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي**"، لعلها تكون لبنة بناءة في هذا الصرح العظيم، صرح الحديث الشريف وعلومه.

دواعي البحث:

- إبراز أهمية الإسناد النازل، وأن بعض المحدثين كانوا يتعمدون النزول في الأسانيد في حالات خاصة.
- جِدَّة هذا الموضوع وأصالته، حيث لم أقف على دراسة علمية تناولت أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي، بالجمع والتصنيف والدراسة.
- الوقوف على أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي عند المحدثين.

مشكلة البحث:

تحاول هذه الدراسة أن تكشف عن الأسباب التي دعت المحدثين إلى تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي، بخلاف المعهود عندهم من تقديم الإسناد العالي على الإسناد النازل.

مجال البحث:

مؤلفات علوم الحديث والمصنفات في الحديث النبوي الشريف.

الدراسات السابقة:

من خلال بحثي واطلاعي وسؤال أهل العلم عن هذا الموضوع، لم أقف على دراسة علمية استقرأت الأسباب التي دعت المحدثين إلى تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي. وبعد البحث وقفت على:

١. كتاب " مسألة العلو والنزول في الحديث" من تأليف محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧هـ) ، تحدث فيه ابن القيسراني عن أقسام العلو والنزول وأنواع كل منهما، وذكر الأمثلة على تلك الأنواع من الروايات التي ساقها بأسانيده.

٢ـ بحث بعنوان: " الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل " للدكتور طالب حماد أبو شعر، منشور بمجلة الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد التاسع، العدد الثاني، سنة (٢٠٠١م)

وهو بحث قيم في بابه اقتصر فيه صاحبه على دراسة تطبيقية للكشف عن منهج البخاري في الرواية بالإسناد النازل مقارنة بالأسانيد الأخرى العالية.

٣. وهناك بعض المقالات والدروس العلمية على الشبكة العنكبوتية التي تتحدث عن الإسناد العالي والإسناد النازل، ولطائف الإسناد العالي والنازل، وأقسام العلو والنزول وأنواع كل منهما.

بخلاف هذه الدراسة التي نحن بصددها، فقد أظهرت الأسباب التي دعت المحدثين إلى تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي، وذلك عند الرواة وعند المصنفين في الحديث الشريف على وجه العموم، ودراستها، هذا ما أضافته هذه الدراسة وانفردت به عن بقية تلك الدراسات.

منهج البحث:

سلك الباحث في سبيل الوصول إلى نتائج دقيقة الخطة المنهجية التفصيلية التالية، بعد اتباعه للمنهج الاستقرائي الذي يستبطن منهجاً تحليلياً.

. حصر الأسباب التي دعت الرواة والمصنفين إلى تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي.

. تصنيف تلك الأسباب إلى قسمين:

- أسباب تقديم الإسناد النازل على العالي عند الرواة
- أسباب تقديم الإسناد النازل على العالي عند المصنفين.

. التدليل على تلك الأسباب من الواقع التطبيقي من كتب المحدثين.

. تحليل تلك الأسباب والتدليل عليها من أقوال المحدثين.

خطة البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث في هذا الموضوع تقسيمه إلى مبحثين مع مقدمة وخاتمة.

المبحث الأول: النزول في الأسانيد. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أهمية الإسناد.

المطلب الثاني: تعريف النزول.

المطلب الثالث: أفضلية العلو على النزول.

المبحث الثاني: أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي عند الرواة.

المطلب الثاني: أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي عند المصنفين.

الخاتمة.

. تذييل هذه الدراسة بخاتمة فيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة.

والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول
النزول في الأسانيد

المطلب الأول: أهمية الإسناد.

الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة المحمدية، لم يُؤتها أحد من الأمم قبلها. قال الحافظ السيوطي: قال أبو علي الجياني (ت ٤٩٨ هـ) : "خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء، لم يعطها مَنْ قبلها: الإسناد والأنساب والإعراب". (السيوطي)[١]

وقد عُدّ الإسناد في الإسلام سُنَّة بالغة من السنن المؤكدة، قال عبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ): "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال: من شاء ما شاء".(مسلم)[٢]

وقال سفيان الثوري(ت١٦١هـ): "الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأيّ شيءٍ يقاتل".(ابن حبان،١٣٨٦هـ؛ الخطيب)[٣]

فالإسناد ركيزة أساسية في التثبت عند المحدثين، لاعتمادهم عليه في رواية الأحاديث وعزوها، ومعرفة حكمها صحة وضعفاً، فهو عندهم عمدة الكلام، وطريق النقل والقبول إذا صح المنقول، وهذا الإسناد لم يكن يسأل عنه في العهد الأول إلا بعد وقوع الفتنة، فلمّا ظهر الكذب في

الحديث ونشطت حركة الوضع، واتخذ المحدثون إجراءات وقائية لمنع الكذابين من ترويج كذبهم، فأخذوا يتثبتون في مصادر الرواية، ويسألون عن الرجال الذين اشتركوا في نقلها.

ففي مقدمة صحيح الإمام مسلم: قال محمد بن سيرين(ت١١٠هـ): "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم". وعنه أيضاً قال: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم".(مسلم ؛ ابن أبي حاتم،١٩٥٢م)([٤])

ولولا الإسناد واهتمام المحدثين به، لضاعت سنن النبي ﷺ، ولاختلط بها ما ليس منها، ولما استطعنا التمييز بين صحيحها من سقيمها، وذلك لأنَّ الإسناد وسيلة لتمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، مما يترتب عليه معرفة الأحكام الشرعية.

المطلب الثاني: تعريف النزول.

أولاً: معنى النزول في اللغة.

قال ابن فارس: النون والزاي واللام كلمة صحيحة تدل على هبوط شيء ووقوعه. ونزل عن دابته نزولا. ونزل المطر من السماء نزولاً. (ابن فارس، ١٣٩٩هـ)([٥])

وفي تاج العروس: النزول، بالضم: الحلول وهو في الأصل انحطاط من علو، والنزول: مصدر نزل، يقال: نزل نزولاً، أي هبط من علو إلى سفل. (الزبيدي)([٦])

ثانياً: معنى النزول في الاصطلاح.

النزول ضد العلو، وهو: كثرة عدد

رجال سند الحديث بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد أقل من الأول, فالأول يسمى نازلاً والثاني يسمى عالياً.(أبو شهبة) ([٧])

فالمعنى الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى اللغوي، حيث إن الإسناد النازل هبط بكثرة رجاله، فهو أدنى منزلة بانحطاطه من الأعلى إلى الأسفل، مقارنة بالإسناد العالي الذي قلّ عدد رجاله.

وهناك من قال: إن العالي من الإسناد ما صح سنده، وإن كثرت رجاله، وهذا القول محكي عن الوزير نظام الملك، وعن الحافظ السلفي، وهذا اصطلاح خاص كما قال ابن كثير.(ابن كثير) ([٨])

قال ابن دقيق العيد: ومن الناس من يعد العلو الإتقان والضبط وإن كان نازلا في العدد، وهذا علو معنوي، والأول صوري، ورعاية الثاني إذا تعارضا أولى، والله أعلم.(ابن دقيق العيد) ([٩])

المطلب الثالث: أفضلية العلو على النزول.

مما لا شك فيه أن الإسناد العالي مرغوب فيه، لكونه أقرب إلى الصحة، وقلة الخطأ فيه، بخلاف الإسناد النازل، فكثرة الوسائط في النزول، تجعله مظنة وقوع التساهل من كل واسطة، وبالتالي مظنة كثرة الخطأ والزلل، أما الإسناد العالي، فهو قائم على قلة الوسائط، فمظنة الخطأ والوهم فيه نادرة؛ لقلة عدد رجاله.

لذا كان الترغيب في طلب العلو وذمّ النزول في الأسانيد حاضراً في أقوال نَقَدَة الحديث وأهله.

فقد عنون الخطيب البغدادي في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع بـ:" من مدح العلو وذم النزول "، ثم ساق بأسانيده بعض أقوال أهل العلم في ذلك. فقد سئل الإمام أحمد عن الرجل يطلب الإسناد العالي، فقال: "طلب الإسناد العالي سُنَّة عمَّن سلف". وقال علي بن المديني: "النزول شؤم". وقال يحيى بن معين: "الحديث بنزول، كالقرحة في الوجه". (الخطيب)( )

المبحث الثاني
أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي

وكما هو مقرر عند أهل هذا الشأن بأنَّ النزول مفضول عند المحدثين بالنسبة إلى العلو، اللهم إلا أن يكون رجال الإسناد النازل أجل من رجال العالي، وإن كان الجميع ثقات، فإنْ كان في النزول مزية ليست في العلو؛ كأن يكون رجاله أوثق، أو أحفظ، أو أفقه، أو كونه متصلا بالسماع، وفي العالي حضور، أو إجازة، ونحوها، فلا شك أنَّ النزول حينئذ أولى وأفضل.

قال وكيع لأصحابه: أيما أحب إليكم: الأعمش عن أبي وائل، عن ابن مسعود، أو سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود؟، فقالوا: الأول، فقال: الأعمش، عن أبي وائل: شيخ عن شيخ، وسفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود: فقيه عن فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء، أحب إلينا مما يتداوله الشيوخ.(ابن كثير؛ المناوي،١٩٩٩م) ( ) ١

قال ابن حجر: ولابن حبان تفصيل حسن، وهو أنَّ النظر إنْ كان للسند، فالشيوخ أولى، وإن كان للمتن، فالفقهاء. (السيوطي) ( ) ٢ ١

فعند استواء رجال الأسانيد في التوثيق، فنظرة الفقيه للمتن، وإلى كون رجال إسناده من الفقهاء، أما نظرة أهل الحديث، فالمعتبر عندهم في ذلك الضبط والاتقان في رواة الأسانيد، فمتى وجد الضبط والاتقان في رجال الإسناد النازل، ولم يتوفر ذلك في رجال الإسناد العالي، فلا تردد عندهم في أن النزول أولى، ومُقدم على الإسناد العالي.

هذا على أنَّ هناك مِن العلماء مَنْ فضَّل النزول على العلو مطلقاً؛ لكثرة رجال الإسناد النازل، وما يترتب عليه من كثرة الاجتهاد في توثيق رجاله. لكنه مذهب ضعيف، ولا يعول عليه عند أهل الحديث؛ لأنه كما قالوا: ترجيح بأمر أجنبي عما يتعلق بالتصحيح والتضعيف، وهو المعنى المقصود من الرواية.

قال بعض المتكلمين: كلما طال الإسناد، كان النظر في التراجم والجرح والتعديل أكثر، فيكون الأجر على قدر المشقة.(ابن كثير) ( )[3] ١

وقال العراقي:"وحكى ابن خلاد، عن بعض أهل النظر أنه قال: التنزل في الإسناد أفضل، واحتج له بما معناه أنه يجب الاجتهاد والنظر في تعديل كل راو وتجريحه، فكلما زادوا كان الاجتهاد أكثر، وهذا مذهب ضعيف ضعيف الحجة".(العراقي،١٩٦٩م)( )[4]

المطلب الأول: أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي عند الرواة.

أولاً: نسيان الراوي حديثه الذي حدث به.

قلَّما يسلم بشرٌ من النسيان، فقد يضطر الراوي للنزول عند رواية أحاديثه، فيرويها عن الأصاغر، بسبب نسيان الشيخ لأحاديثه التي حدَّث بها، ولم يتذكرها عند عرضها عليه، فيرويها عن تلاميذه، عن نفسه. وبذلك يكون قد نزل بتلك الأحاديث درجة، ولذلك جمع الحافظ الدارقطني والخطيب البغدادي، أخبار من حدَّث ونسي.

فعَنْوَن الخطيب في كتابه الماتع الكفاية في علم الرواية بـ" باب في أن الحافظ إذا نسي حديثاً، سمعه من شيخ، أو لم يتيقن، حفظه في حال سماعه، لم يجز له أن يرويه عنه, لكنه يرويه نازلاً عمن ضبطه عن ذلك الشيخ".(الخطيب)( )[5] ١

وفي ذلك يقول ابن الصلاح: "وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعد ما حدثوا بها عمن سمعها منهم، فكان أحدهم يقول: " حدثني فلان عني، عن فلان، بكذا وكذا".(ابن الصلاح،١٩٨٦م)( )[6] ١

وقال الحافظ ابن حجر: "صنف الدارقطني كتاب: "من حدَّث ونسي"، فكثير منهم حدثوا بأحاديث، فلما عرضت عليهم لم يتذكروها، لكنهم؛ لاعتمادهم على الرواة عنهم، صاروا يروونها، عن الذين رووها عنهم، عن أنفسهم.(ابن حجر،١٤٢٢هـ؛ المناوي، ١٩٩٩م، العظيم آبادي، ١٤١٥هـ)( )[7] ١

كالحديث الذي رواه أبو داود في سننه: حدثنا أحمد بن أبي بكر أبو مصعب الزهري، حدثنا الدَّرَاوَرْدِيُّ ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ)).

قال أبو داود: وزادني الربيع بن سليمان المؤذن في هذا الحديث، قال: أخبرني الشافعي، عن عبد العزيز، قال: فذكرت ذلك لسهيل، فقال: أخبرني ربيعة، وهو عندي ثقة أنّي حدثته إيّاه ولا أحفظه، قال عبد العزيز: "وقد كان أصابت سهيلاً علة، أذهبت بعض عقله، ونسي بعض حديثه، فكان سهيل، بعد يحدثه عن ربيعة، عن أبيه".(أبو داود؛ السيوطي، ١٤٠٤هـ)([٨]).

قال الشيخ قاسم الحنفي: إن كان هذا لفظ القصة من غير تصرف، فكان حق سهيل أن يقول: حدثني الدراوردي عن ربيعة عنّي أنّي حدثته عن أبي. (المناوي،١٩٩٩م) ([٩])

ثانياً: تثبّت الرَّاوي من حديثه.

فقد جرت عادة بعض الرواة إذا وقع له من الأحاديث ما يحتاج فيه إلى التثبت، رواه مرتين: مرة عالياً عن شيخه الأول، ومرة نازلاً عن الذي ثَبَّتَهُ فيه. ولهذا ترى بعض النقاد، كالحافظ ابن حجر يحملون أحياناً ما يجدونه من رواية الراوي الحديث عن شيخه مرتين: إحداهما بلا واسطة، والأخرى بواسطة على معنى التثبّت.

كالحديث الذي رواه الإمام البخاري في الصحيح: حدثنا نعيم، قال: حدثنا ابن المبارك، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: ((أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، وَصَلَّوْا صَلاَتَنَا، وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا، وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا، فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ)).

قال ابن أبي مريم: أخبرنا يحيى بن أيوب، حدثنا حميد، حدثنا أنس، عن النبي ﷺ، وقال علي بن عبد الله، حدثنا خالد بن الحارث، قال: حدثنا حميد، قال: سأل ميمون ابن سياه، أنس بن مالك، قال: يا أبا حمزة، ما يحرم دم العبد وماله؟ فقال: ((مَنْ شَهِدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَصَلَّى صَلاَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَهُوَ المُسْلِمُ، لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى المُسْلِمِ)). (البخاري،١٩٨٧م) ([١٠])

فهذه الرواية وإن كانت موقوفة، فقد رواها الإمام البخاري مرفوعة كما ستأتي بعد قليل.

فهذا الحديث رواه حميد، عن أنس عالياً، دون واسطة، ورواه نازلاً، عن ميمون ابن سياه، عن أنس بواسطة. لكن الإسماعيلي أعلَّ رواية حميد عن أنس، التي رواها دون واسطة؛ لأنَّ حميداً

مدلس، ولم يصرح فيه بالسماع من أنس، فقال: الحديث حديث ميمون، وحميد إنما سمعه منه، واستدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ عن حميد عن ميمون قال سألت أنساً، ثم قال الإسماعيلي: وحديث يحيى بن أيوب، لا يحتج به، يعني في التصريح بالتحديث. قال: لأن عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه.(ابن حجر،١٣٧٩هـ)([١]) ٢

قلت: أسند البخاري هذا الحديث في الذي قبله عن منصور بن سعد عن ميمون ابن سياه عن أنس مرفوعاً.

قال البخاري: حدثنا عمرو بن عباس، قال: حدثنا ابن المهدي، قال: حدثنا منصور ابن سعد، عن ميمون بن سياه، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ:((مَنْ صَلَّى صَلاَتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ المُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلاَ تُخْفِرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ)).(البخاري،١٩٨٧م) ([٢]) وهذه متابعة لحميد على ذكر مّيمون في هذا الحديث.

وصحح الحافظ ابن حجر تلك الروايتين: رواية حميد عن أنس دون واسطة، ورواية حميد عن ميمون عن أنس بواسطة؛ لأنَّ حميداً تثبت فيه من ميمون، فرواه على الوجهين.

فقال الحافظ متعقباً ومنكراً على الإسماعيلي تعليله المتقدم: قلت: هذا التعليل مردود، ولو فتح هذا الباب لم يوثق برواية مدلس أصلاً، ولو صرح بالسماع، والعمل على خلافه، ورواية معاذ، لا دليل فيها على أن حميدا لم يسمعه من أنس؛ لأنه لا مانع أن يسمعه من أنس، ثم يستثبت فيه من ميمون، لعلمه بأنه كان السائل عن ذلك، فكان حقيقا بضبطه، فكان حميد تارة يحدث به عن أنس؛ لأجل العلو، وتارة عن ميمون؛ لكونه ثبته فيه، وقد جرت عادة حميد بهذا يقول: حدثني أنس، وثبَّتني فيه ثابت، وكذا وقع لغير حميد.(ابن حجر،١٣٧٩هـ) ([٣]).

ثالثاً: كراهية الرواية عن أهل البدع.

وهناك من المحدثين من كره الرواية عن أصحاب البدع، لذا تجنب بعض الرواة الرواية عن المبتدعة مباشرة دون واسطة، وعند الحاجة في بعض الأوقات للرواية عنهم، يضطرون للتحديث عنهم لكن بواسطة، فيروونها عن رجل عنهم، فَهُمْ وإنْ كانوا يكرهون النزول في الرواية، إلا أنهم مضطرون للأخذ عنهم، فهم يكرهون أن يحدثوا عن أمثال هؤلاء مباشرة بلا واسطة، حتى لا يُعد أمثال هؤلاء من شيوخهم.

ومما يدلل على كراهيتهم التحديث عن أهل البدع بلا واسطة، ما أسنده ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل قال: حدثنا أبو هارون محمد بن خالد الخراز، قال: سمعت أبا نعيم يقول:

سمعت سفيان الثوري يقول : قدمت الريّ وعليها الزبير بن عدي قاضياً، فكتبت عنه خمسين حديثاً ، ثم مررت بجرجان، وبها جواب التيمي، فلم أكتب عنه، ثم كتبت عن رجل عنه؛ قلت لأبي نعيم : ولِمَ لمْ يكتب عنه ؟ قال : لأنَّه كان مرجئاً. (ابن أبي حاتم،١٩٥٢م) ( ) ٤

رابعاً: كراهية الرواية عن المجروحين من الضعفاء.

وكذلك من الأسباب التي دعت المحدثين إلى تقديم الإسناد النازل، تجنب بعضهم الرواية والأخذ عن الرواة الضعفاء، من باب كراهية الرواية عمن ليسوا بأهل لحمل الحديث وروايته، ثم عند الاحتياج لحديث هؤلاء الضعفاء، يستجيزون التحديث عنهم لكن بواسطة رجل عنهم لا الرواية عنهم مباشرة.

وفي ذلك يقول المعلمي اليماني: المعروف عن أكثر المتحفظين أنهم إنما يتقون الرواية عن الضعفاء بلا واسطة، وكثيراً ما يروون عن متقدمي الضعفاء بواسطة.(المعلمي،١٩٨٦م) ( ) ٥

فهذا شعبة بن الحجاج، يترك الرواية عن أحد الرواة؛ لأنه مجروح العدالة عنده، فقد كان يلعب بالشطرنج، ومن كان حاله كذلك، فليس بأهل لحمل الحديث عنده، لكنه عندما احتاج للرواية عنه، روى عنه بواسطة رجل آخر، ولم يحدث عنه مباشرة.

فقد أسند الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية عن وكيع: قال: قال شعبة: " لقيت ناجية الذي روى عنه أبو إسحاق، فرأيته يلعب بالشطرنج، فتركته، فلم أكتب عنه، ثم كتبت عن رجل عنه". قال الخطيب: ألا ترى أنَّ شعبة في الابتداء جعل لعبة الشطرنج مما يجرحه فتركه , ثم استبان له صدقه في الرواية، وسلامته من الكبائر، فكتب حديثه نازلاً. (الخطيب) ( ) ٦

خامساً: كراهية الرواية عمن اختلط من الشيوخ.

فقد يَعْدل بعض المحدثين عن الرواية عمن لقيه من الشيوخ، إلى الرواية عن أحد تلاميذ ذلك الشيخ، لاختلاطه، فيذهب المحدث ليأخذ أحاديث ذلك الشيخ المختلط عن أحد كبار تلاميذه الذين سمعوا منه قبل الاختلاط؛ فهذا أبو نعيم الفضل بن دكين، ذهب ليحدث عن سعيد بن أبي عروبة، فوجده قد اختلط، فلم يرو عنه مباشرة، وإنما روى عنه بواسطة الثوري، وهو من قدماء أصحاب ابن أبي عروبة.

أسند الخطيب البغدادي في الكفاية عن محمد بن إسماعيل السلمي, قال: سمعت أبا نعيم, يقول: "دخلت البصرة بعدما خرج الثوري من عندنا, ودخل وكيع قبلي, فأتيت سعيد بن أبي عروبة فوجدته قد تغير, فلا أحدث عنه, وسمعت من الثوري، عن ابن أبي عروبة , فأحدث عن

الثوري، عنه, ولا أحدث عنه".(الخطيب)( ) ٧ ٢

سادساً: عدم الوقوف على الإسناد العالي بداية.

حرص المحدثون على طلب العلو في الأسانيد، فيتحملون ما كان إسناده عالياً دون النازل، لكن قد يتعذر الوقوف على الإسناد العالي بداية، فيضطر للنزول في الرواية وقتها، وأثناء طلبه الحديث مع الحرص على تحصيل الإسناد العالي، تتوفر لدى الراوي إمكانية تحصيل الإسناد العالي، فيرويه على الوجهين، مرَّة عالياً، ومرَّة نازلاً.

فهذا سفيان بن عيينة يروي حديثاً نازلاً بداية، ثم تسنح له فرصة في وقت آخر لتحصيل الرواية نفسها لكن بإسناد عالٍ، فيرويها على الوجهين.

فقد أسند الحميدي عن سفيان، قال: حدثنا سهيل بن أبي صالح، قال: أخبرني عطاء بن يزيد الليثي صديقا كان لأبي من أهل الشام، عن تميم الداري، قال: قال رسول الله ﷺ: ((الدين النصيحة...)) الحديث.

قال سفيان: وكان عمرو بن دينار حدثناه أولا، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، قال: فلما لقيت سهيلا، قلت: لو سألته لعله يحدثنيه عن أبيه فأكون أنا وعمرو فيه سواء، فسألته، فقال سهيل: أنا سمعته من الذي سمعه منه أبي، أخبرني عطاء بن يزيد. (الحميدي،١٩٩٦م) ( ) ٨

سابعاً: الوقوف على زيادة ألفاظ في الإسناد النازل.

فقد يروي المحدث رواية بإسناد نازل، وفيها زيادة ألفاظ غير مذكورة في الإسناد العالي، فيرويها على الوجهين، عالية ونازلة.

فقد أسند الحميدي: حدثنا سفيان قال: حدثنا الزهري قال: سمعت سليمان بن يسار يقول: سمعت ابن عباس يقول: إِنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمٍ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ النَّحْرِ وَالْفَضْلُ رِدْفُهُ فَقَالَتْ: ((إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ أَدْرَكَتْ أَبِي وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَمْسِكَ عَلَى الرَّاحِلَةِ فَهَلْ تَرَى أَنْ نَحُجَّ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ)). قال سفيان: وكان عمرو ابن دينار حدثناه أولا، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، وزاد فيه فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: ((نَعَمْ كَمَا لَوْ كَانَ عَلَى أَحَدِكُمْ دَيْنٌ فَقَضَاهُ))، فلما جاءنا الزهري فقعد به، فلم يقله. (الحميدي،١٩٩٦م) ( ) ٩

وقد يكون العكس من ذلك، فتقع زيادة الألفاظ في الرواية النازلة دون العالية، فيرويها على الوجهين، وفي ذلك تحصيل العلو بالإضافة إلى زيادة ألفاظ غير مذكورة في الرواية النازلة.

فقد أسند الحميدي عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن ابن المنكدر، عن جابر ابن عبد الله، قال لي رسول الله ﷺ:((أنكحت يا جابر؟...الحديث)). قال سفيان: ثم لقيت محمد بن المنكدر، فحدثنيه، وزاد فيه كلمة لم يقلها عمرو، قال: سمعت جابرا، يقول: قال لي رسول الله ﷺ حين نكحت: يا جابر أتخذتم أنماطا؟ ، قلت: يا رسول الله، وأنَّى لنا أنماط؟ قال: ((أما إنَّها ستكون)). (الحميدي،١٩٩٦م) ( ) ٣

ثامناً: تقديم النزول عن الثقات على العلو عن غير الثقات.

فإذا وقع للراوي حديث بإسناد عالٍ، لكن في إسناده رجال غير ثقات، وفي المقابل هناك حديث بإسناد نازلٍ ورجاله ثقات، فإنَّه يقدم النزول على العلو في هذه الحالة.

لذا فقد عنون الخطيب البغدادي في كتابه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" بعنوان:" اختيار النزول عن الثقات على العلو عن غير الثقات".(الخطيب)( ) ١

وساق الخطيب تحت هذا العنوان بأسانيده أقوال بعض نقاد المحدثين في بيان منهجهم في تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي، كأنْ يكون رجال الإسناد النازل أوثق وأكثر حفظاً من رجال الإسناد العالي، أو كون الإسناد النازل متصل وصحيح، بخلاف العالي وكونه وقع من طرق ضعيفة ،أو من رواية غير الثقات.

قال يحيى بن معين:" الحديث النزول عن ثبت، خير من علو عن غير ذي ثبت". (الخطيب)( ) ٢ ٣

وقال أبو حاتم الرازي، قال: سمعت علي بن معبد، قال: سمعت عبيد الله بن عمرو، وذكر له قرب الإسناد، فقال: "حديث بعيد الإسناد صحيح، خير من حديث قريب الإسناد سقيم، أو قال: ضعيف".(الخطيب)( ) ٣ ٣

وقال ابن المبارك:" ليس جودة الحديث في قرب الإسناد، ولكن جودة الحديث صحة الرجال".(الخطيب)( ) ٤ ٣

المطلب الثاني: أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي عند المصنفين.

أولاً: الاعتناء بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام.

فقد جرت عادة بعض المصنفين كالإمام البخاري أن يكرر الحديث الواحد في أكثر من موضع من صحيحه، فيرويه عالياً ونازلاً، ومقصد البخاري في نزوله من باب الاعتناء بمغايرة الطرق عند تغير الأحكام، فمنهج الإمام البخاري قائم على تكرار الحديث الواحد في أبواب متفرقة؛ لبيان حكم فقهي يناسب الحديث المروي مع ملاحظة أنه لا يعيد الحديث الواحد بالسند والمتن نفسه، بل يأتي في كل مرة بفائدة، إما في السند أو في المتن ، فيأتي به تارة عالياً، وتارة نازلاً.

ففي كتاب الغسل من الصحيح، روى الإمام البخاري بإسناد عالٍ، إلى سفيان الثوري في "باب الوضوء قبل الغسل"، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس، عن ميمونة:((توضأ رسول الله ﷺ وضوءه للصلاة غير رجليه، وغسل فرجه، وما أصابه من الأذى، ثم أفاض عليه الماء، ثم نحى رجليه فغسلهما، هذه غسله من الجنابة)). (البخاري،١٩٨٧م) ( ) [٥] ٣

و كذلك أعاده بإسناد عالٍ إلى الثوري في "باب مسح اليد بالتراب ليكون أنقى" فقال: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس، عن ميمونة. (البخاري،١٩٨٧م) ( ) [٦] ٣

ثم رواه بإسناد نازل درجة إلى الثوري في "باب التستر في الغسل عند الناس"، فقال: حدثنا عبدان، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا سفيان، عن الأعمش، عن سالم ابن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة. (البخاري،١٩٨٧م) ( ) [٧] ٣

والطريق الأخير نزل فيه عبدان شيخ البخاري درجة، فقد رواه عالياً في "باب نفض اليدين من الغسل عن الجنابة"، قال البخاري: حدثنا عبدان، قال: أخبرنا أبوحمزة قال: سمعت الأعمش، عن سالم، عن كريب، عن ابن عباس، قال: قالت ميمونة. (البخاري،١٩٨٧م) ( ) ٨

ونبه على ذلك الحافظ ابن حجر فقال: قوله أخبرنا عبد الله، هو ابن المبارك، وسفيان هو الثوري، وقد تقدم الحديث في أول الغسل للمصنف عالياً إلى الثوري، ونزل فيه هنا درجة، وكذلك نزل فيه شيخه عبدان درجة؛ لأنَّه سبق من روايته عن أبي حمزة عن الأعمش، والسبب في ذلك اعتناؤه بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام.(ابن حجر،١٣٧٩هـ) ( ) [٩]

ثانياً: تصريح الراوي المدلس بالسماع.

وأحيانا يروي بعض المصنفين الحديث بإسناد عالٍ، لكن فيه راو مدلس، رواه بالعنعنة،

ويرويه مرة أخرى نازلاً، لتصريح الراوي المدلس بالسماع، فالمصنف يطلب العلو بروايته عالياً، وفي الوقت نفسه يريد إثبات اتصال سند الحديث، ونفي مظنَّة انقطاعه فيرويه نازلاً.

ففي "كتاب اللقطة" من الصحيح "باب من عرف اللقطة، ولم يدفعها إلى السلطان"، روى الإمام البخاري بإسناد نازل درجة إلى أبي إسحاق السبيعي، ثم رواه بإسناد عالٍ.

قال البخاري: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا النضر، أخبرنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، قال: أخبرني البراء، عن أبي بكر رضي الله عنهما .

حدثنا عبد الله بن رجاء، حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء، عن أبي بكر رضي الله عنهما قال:انطلقت فإذا أنا براعي غنم يسوق غنمه، فقلت: لمن أنت؟ ...الحديث. (البخاري،١٩٨٧م) ( ) ٥ ٤

ففي الإسناد الأول رواه البخاري نازلاً درجة، وفيه تصريح أبي إسحاق السبيعي بالإخبار من البراء، ثم أسنده عالياً، وفيه رواية أبي إسحاق معنعنة.

قال الحافظ ابن حجر: ساق المصنف حديث أبي بكر عالياً، عن عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل، ونازلاً، عن إسحاق، عن النضر، عن إسرائيل، لتصريح أبي إسحاق في الرواية النازلة بأن البراء أخبره.(ابن حجر،١٣٧٩هـ) ( ) ١ ٤

ثالثاً: إذا كان سياق الرواية النازلة تاماً، وكان سياق العالية مختصراً.

وأحياناً يروي المصنف الحديث الواحد على الوجهين عالياً ونازلاً، إذا كان سياق إحدى الروايتين أتمّ من الأخرى، كأن يكون سياق الرواية العالية مختصراً، وسياق الرواية النازلة مطولاً.

ففي كتاب المغازي من الصحيح، روى البخاري بإسناد عال إلى شعبة، وكان سياق الحديث مختصراً، ورواه فيه بإسناد نازل درجة إلى شعبة، وسياقه مطولا وأتم من الرواية العالية.

قال البخاري: حدثنا أبو الوليد، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، قيل للبراء وأنا أسمع: أوليتم مع النبي ﷺ يوم حنين؟ فقال: أما النبي ﷺ فلا، كانوا رماة، فقال: ((أَنَا النَّبِيُّ لاَ كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبْ)). (البخاري،١٩٨٧م) ( ) ٢ ٤

ثم أسنده نازلاً فقال: حدثني محمد بن بشار، حدثنا غندر، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، سمع البراء، وسأله رجل من قيس: أفررتم عن رسول الله ﷺ يوم حنين؟ فقال: لكن رسول الله ﷺ لم يفر، كانت هوازن رماة، وإنا لما حملنا عليهم انكشفوا، فأكببنا على الغنائم، فاستقبلنا بالسهام، ولقد

رأيت رسول الله ﷺ على بغلته البيضاء، وإن أبا سفيان بن الحارث آخذ بزمامها، وهو يقول: ((أَنَا النَّبِيُّ لاَ كَذِبْ)). (البخاري،١٩٨٧م) ( ) [٣] [٤]

وقد نبَّه الحافظ ابن حجر على ذلك فقال: ساق البخاري الحديث عالياً عن أبي الوليد، عن شعبة، لكنه مختصر جداً، ثم ساقه من رواية غندر، عن شعبة مطولاً بنزول درجة. (ابن حجر،١٣٧٩هـ) ( ) [٤] [٤]

***وقد ينزل المصنف في الإسناد الواحد لأكثر من فائدة ، كأن يكون الإسناد النازل تاماً ومتغايراً في الوقت نفسه.**

ففي كتاب المظالم من الصحيح روى البخاري بإسناد عال إلى هشيم، قال: حدثنا عثمان ابن أبي شيبة، حدثنا هشيم، أخبرنا عبيد الله ابن أبي بكر بن أنس، وحميد الطويل، سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ : ((انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا)). (البخاري،١٩٨٧م) ( ) [٥] [٤]

ثم رواه في كتاب الإكراه بإسناد نازل، فقال: حدثنا محمد بن عبد الرحيم، حدثنا سعيد بن سليمان، حدثنا هشيم، أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : ((انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا، أَوْ مَظْلُومًا)) . فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْصُرُهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا، أَفَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ ظَالِمًا كَيْفَ أَنْصُرُهُ؟ قَالَ: ((تَحْجُزُهُ، أَوْ تَمْنَعُهُ، مِنَ الظُّلْمِ فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ)). (البخاري،١٩٨٧م) ( ) [٦] [٤]

ففي الرواية الأولى أسندها البخاري عالياً إلى هشيم، فبينه وبين هشيم راو واحد، وسياق متنه كان مختصراً، ورواه هشيم، عن عبيد الله بن أبي بكر، وحميد الطويل، عن أنس، وفي الرواية الثانية نزل به البخاري، فبينه وبين هُشيم واسطتان، وسياقه أتم من سياق الإسناد العالي، وفيه أيضاً تغايرٌ في الإسناد، فرواه هشيم، عن عبيد الله بن أبي بكر، عن أنس فقط، ولم يذكر حميد الطويل كما في الرواية العالية.

وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر عند الرواية النازلة: وقد أخرج البخاري حديث الباب في كتاب المظالم، عن عثمان بن أبي شيبة، عن هشيم فنزل فيه هنا درجتين؛ لأن سياقه هنا أتم، ولمغايرة الإسناد . (ابن حجر،١٣٧٩هـ) ( ) [٧] [٤]

رابعاً: النزول في الرواية إذا كان راويها أثبت في مدار الاسناد.

وقد ينزل بعض المصنفين في الرواية؛ لأن راويها أثبت في مدار الإسناد، أي أثبت تلاميذ الشيخ الذي عليه مدار إسناد الحديث.

ففي كتاب الإيمان من الصحيح ، باب ظلم دون ظلم، روى الإمام البخاري بإسناده: حدثنا أبو الوليد قال: حدثنا شعبة (ح) قال: وحدثني بشر، قال: حدثنا محمد، عن شعبة، عن سليمان، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: ((لما نزلت ﴿ **ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ** ﴾ (الأنعام: ٨٢).قال أصحاب رسول الله ﷺ: أينا لم يظلم؟، فأنزل الله: ﴿ **إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ** ﴾(لقمان: ١٣))). (البخاري،١٩٨٧م) ( )[٤٨]

فالإسناد الأول رواه عالياً إلى شعبة بواسطة راو واحد، وهو شيخه "**أبو الوليد الطيالسي**"، وفي الإسناد الثاني رواه نازلاً إلى شعبة، فنزل فيه درجة مقارنة بالإسناد الأول، فرواه بواسطتين، شيخه "**بشر بن خالد العسكري**"، وشيخ شيخه " **محمد بن جعفر المعروف بغندر**"، وهو أثبت الناس في شعبة.

قال الحافظ ابن حجر: وشيخه محمد، هو ابن جعفر المعروف بغندر، وهو أثبت الناس في شعبة، ولهذا أخرج المؤلف روايته مع كونه أخرج الحديث عالياً عن أبي الوليد. (ابن حجر،١٣٧٩هـ) ( )[٤٩]

خامساً: الوقوف على تسمية المقصود بالتحديث في الاسناد النازل.

وقد ينزل بعض المصنفين في الأسانيد؛ لأن الرواية النازلة فيها تسمية المقصود بالتحديث في السند، وذلك غير موجود في الرواية العالية، وقد يجمع فوائد أخرى زيادة على ذلك كأنْ تكون الرواية النازلة فيها تصريح بالسماع من أحد الرواة، بخلاف الإسناد العالي، فلم يقع فيه إلا الرواية بالعنعنة في ذلك الموضع.

فقد أسند البخاري في أبواب التطوع من الصحيح، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، فقال: حدثنا قتيبة، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: ((كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور، كما يعلمنا السورة من القرآن...)) الحديث. (البخاري،١٩٨٧م).( )[٥٠]

ورواه البخاري أيضاً في كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، فقال: حدثنا مطرف بن عبد الله أبو مصعب، حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه...الحديث. (البخاري،١٩٨٧م) ( )[٥١] ورواه البخاري مرة ثالثة في كتاب التوحيد،باب قول الله تعالى:﴿ **قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ** ﴾ (الأنعام:٦٥)،فقال:حدثني إبراهيم بن المنذر، حدثنا معن بن عيسى،حدثني عبد الرحمن بن أبي الموالي، قال: سمعت محمد بن المنكدر، يحدث عبد الله بن

الحسن، يقول: أخبرني جابر بن عبد الله السلمي، قال:((كان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه الاستخارة في الأمور كلها، كما يعلم السورة من القرآن...)) الحديث. (البخاري،١٩٨٧م) ( ) [٢]

ففي الروايتين الأولى والثانية، رواهما البخاري بإسناد عالٍ، فكان بينه وبين عبد الرحمن ابن أبي الموالي واسطة واحدة، رواه عبد الرحمن في كل منهما بالعنعنة، ولم يصرح بالسماع، قال عبد الرحمن: "عن محمد بن المنكدر". بخلاف الرواية الثالثة، فقد نزل فيها البخاري درجة، فرواه نازلاً بواسطتين بينه وبين عبد الرحمن بن أبي الموالي، ووقع فيها التصريح بالسماع، قال عبد الرحمن:" سمعت محمد بن المنكدر"، ولا يخفى ذلك من تحري البخاري شرط الاتصال في الرواية، وإن كانت نازلة، ويضاف إلى ذلك كله تسمية المقصود بالتحديث، وهو عبد الله بن الحسن بن علي ابن أبي طالب، وكان عبد الله كبير بني هاشم في وقته. وهذا مالم يكن مذكوراً في الإسناد العالي كما في الروايتين الأولى والثانية. (ابن حجر،١٣٧٩هـ) ( ) [٣] [٥]

سادساً: التنبيه على اعتناء المصنف بالرواية، وأنه سمعه نازلاً.

وقد ينزل بعض المصنفين في الأسانيد؛ للتأكيد على أنه سمع الرواية على الوجهين نازلة وعالية، ولا يقدح ذلك في إحدى الروايتين، وإن كان ظاهر الروايتين يوهم إعلال إحداهما. فغاية الأمر التأكيد على عناية المصنف بالرواية من حيث أنه سمعه نازلا فلم يقنع بذلك حتى سمعه عالياً.

فقد أسند مسلم في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب الاقتصاد في الموعظة، فقال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، وأبو معاوية، (ح) وحدثنا ابن نمير، واللفظ له، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، قال: ((كُنَّا نَنْتَظِرُ عَبْدَ اللَّهِ، إِذْ جَاءَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، فَقُلْنَا:أَلاَ تَجْلِسُ؟ قَالَ:لاَ، وَلَكِنْ أَدْخُلُ فَأُخْرِجُ إِلَيْكُمْ صَاحِبَكُمْ وَإِلَّا جِئْتُ أَنَا فَجَلَسْتُ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِهِ، فَقَامَ عَلَيْنَا فَقَالَ: أَمَا إِنِّي أُخْبَرُ بِمَكَانِكُمْ، وَلَكِنَّهُ يَمْنَعُنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الأَيَّامِ، كَرَاهِيَةَ السَّآمَةِ عَلَيْنَا)).

ثم أسنده أيضاً فقال: حدثنا أبو سعيد الأشج، حدثنا ابن إدريس، (ح) ، وحدثنا منجاب بن الحارث التميمي، حدثنا ابن مسهر، (ح)، وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، وعلي بن خشرم، قالا: أخبرنا عيسى بن يونس، (ح)، وحدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان. كلهم عن الأعمش بهذا الإسناد نحوه، وزاد منجاب في روايته عن ابن مسهر، قال الأعمش: وحدثني عمرو بن مرة، عن شقيق، عن عبدالله مثله. (مسلم) ( ) [٤] [٥]

ففي الرواية الأولى روى الإمام مسلم الحديث بإسناد عالٍ، وفيه رواية الأعمش، عن شقيق، عن عبدالله بالعنعنة، بخلاف الرواية الثانية فقد رواه مسلم نازلاً درجة، وفيه رواية الأعمش، وحدثني عمرو بن مرة، عن شقيق، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

فقد يتوهم متوهم أن الإمام مسلم أراد بذلك، إعلال رواية الاعمش، وأن الأعمش دلسه أولاً عن شقيق، ثم سمى الواسطة بينهما، وليس كذلك، فقد رواه الأعمش بالعنعة عن شقيق دون واسطة، كما في الرواية الأولى ، بخلاف الرواية الثانية، فقد نزل فيها درجة، فزاد فيها واسطة بين الأعمش وبين شقيق، وقد صرح الأعمش فيها بالتحديث من الواسطة، قال الأعمش: "وحدثني عمرو بن مرة عن شقيق".

بدليل أنَّ الأعمش صرح بالتحديث من شقيق، كما جاء في رواية البخاري في كتاب الدعوات، باب الموعظة ساعة بعد ساعة، وفيها، قال الأعمش:" حدثني شقيق". (البخاري، ١٩٨٧م)([٥]).

بل كان مقصد الإمام مسلم من إيراد الرواية النازلة بعد العالية، أنَّ الأعمش سمعه من شقيق بلا واسطة، وسمعه عنه بواسطة، وأراد بذكر الرواية الثانية، وإن كانت نازلة، تأكيده، أو لينبه على عنايته بالرواية، من حيث أنه سمعه نازلاً، فلم يقنع بذلك حتى سمعه عالياً. والله تعالى أعلم. (ابن حجر،١٣٧٩هـ) ([٦] [٥])

الخاتمــة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وبعد:

يتناول هذا البحث المعنون بـ"أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي"، الوقوف على الأسباب التي دعت المحدثين إلى النزول في الأسانيد على خلاف المعهود عندهم.

وقد خلص البحث إلى النتائجالآتية:

أولاً: الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة المحمدية، وتتبع أهميته من كونه ركيزة أساسية في التثبت عند المحدثين، لاعتمادهم عليه في رواية الأحاديث، وعزوها، ومعرفة حكمها صحة وضعفاً.

ثانياً: طلب الإسناد العالي هو الأصل العام الذي مشى عليه نقاد الحديث وأهله، لكونه أقرب إلى الصحة، لذا استحبت الرحلة في طلبه وتحصيله.

ثالثاً: النزول في الأسانيد مفضول عند المحدثين بالنسبة إلى العلو، اللهم إلاَّ إن كان في النزول مزية ليست في العلو؛ كأن يكون رجاله أوثق ، أو أحفظ ، أو أفقه، أو كونه متصلا بالسماع، فلا شك أن النزول حينئذ أولى وأفضل.

رابعاً: المحدثون غالباً ما يقرنون الرواية النازلة بالرواية العالية؛ لأجل النزول في الأسانيد.

خامساً: هناك عدد من الأسباب التي دعت المحدثين إلى تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي، ويمكن تصنيفها إلى قسمين:

- **أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي عند الرواة، منها:**

١. نسيان الراوي حديثه الذي حدث به.

٢. تثبّت الراوي من حديثه.

٣. كراهية الرواية عن أهل البدع.

٤. كراهية الرواية عن المجروحين من الضعفاء.

٥. كراهية الرواية عمن اختلط من الشيوخ.

٦. عدم الوقوف على الإسناد العالي بداية.

٧. الوقوف على زيادة ألفاظ في الإسناد النازل.

٨. تقديم النزول عن الثقات على العلو عن غير الثقات.

- **أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي عند المصنفين، منها:**

١. الاعتناء بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام.

٢. تصريح الراوي المدلّس بالسماع.

٣. إذا كان سياق الرواية النازلة تاماً، وكان سياق العالية مختصراً.

٤. النزول في الرواية إذا كان راويها أثبت في مدار الإسناد.

٥. الوقوف على تسمية المقصود بالتحديث في الاسناد النازل.

٦. التنبيه على اعتناء المصنف بالرواية ، وأنه سمعه نازلاً.

وفي الختام أسأل الله أنْ يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، ويجزي كل من زينه بملحوظاته، وتوجيهاته السديدة، خير الجزاء، إنه نعم المولى ونعم النصير.

والحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ)،تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي، تحقيق: صبحي السامرائي، الطبعة الأولى، الدار السلفية،الكويت، ١٤٠٤هـ،ج٢،ص٦٠٥.

(٢) مسلم، بن الحجاج النيسابوري(ت٢٦١هـ)، الصحيح(المقدمة)، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط.ت)، ج١،ص١٥، وابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت٦٤٣هـ) ، معرفة أنواع علوم الحديث(مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق،نور الدين عتر،(د.ط)دار الفكر،سوريا، ١٩٨٦م، ص٢٥٦.

(٣) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البُستي (ت٣٥٤هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (المقدمة)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد،الطبعة الأولى، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ، ج١، ص٢٧، والخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت٤٦٣هـ)، شرف أصحاب الحديث، تحقيق: محمد سعيد اوغلي،(د.ط)، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، (د.ت)،ص٤٢.

(٤) مسلم، الصحيح(المقدمة)، مصدر سابق، ج١،ص١٥، وابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي(ت٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت،(١٩٥٢م)،ج٢،ص٢٨.

(٥) ابن فارس، أحمد بن فارس القزويني الرازي(ت٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون(د.ط)،دار الفكر،بيروت، ١٣٩٩هـ، ج٥،ص٤١٧.

(٦) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني(ت١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق، مجموعة من المحققين، (د.ط)،دار الهداية، القاهرة،(د.ت)، ج٣٠، ص٤٧٨. وانظر: ابن منظور،محمد بن مكرم بن علي الإفريقى (ت٧١١هـ)، لسان العرب، الطبعة الثالثة،دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ،ج١١، ص٦٥٦،

(٧) أبو شهبة،محمد بن محمد بن سويلم (ت١٤٠٣هـ)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث،(د.ط،)، دار الفكر العربي، (د.ت)، ص١٢٠.

(٨) انظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، اختصار علوم الحديث، تحقيق:أحمد شاكر، الطبعة الثانية،دار الكتب العلمية، بيروت،(د.ت)،ص١٦٤. بتصرف.

(٩) ابن دقيق العيد،محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، (ت٧٠٢هـ)،الاقتراح في بيان الاصطلاح، (د.ط)،دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)،ص٤٨.

(١٠) الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت٤٦٣هـ)،الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع،تحقيق: محمود الطحان،(د.ط)، مكتبة المعارف، الرياض،(د.ت)،ج١،ص١٢٣.

(١١) ابن كثير، اختصار علوم الحديث،ص١٦٤، والمناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي(ت١٠٣١هـ)، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر ،تحقيق:المرتضي الزين أحمد،الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض،١٩٩٩م، ج٢،ص٢٣٦.

(١٢) السيوطي،تدريب الراوي،ج٢،ص٦٢١.

(١٣) ابن كثير، اختصار علوم الحديث،ص١٦١.

(١٤) العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن (ت٨٠٦هـ)،التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح،تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى،المكتبة السلفية،المدينة المنورة،١٩٦٩م،ص٢٦٣.

(١٥) الخطيب،أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت٤٦٣هـ)،الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي ورفيقه،(د.ط)،المكتبة العلمية، المدينة المنورة، (د.ت)،ص٢٢١.

(١٦) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث(مقدمة ابن الصلاح)، ص١١٨، والعراقي،التقييد والإيضاح،ص١٥٣.

(١٧) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، تحقيق: عبد الله الرحيلي، الطبعة الأولى، مطبعة سفير،الرياض، ١٤٢٢هـ،ص١٥٤، وانظر:المناوي،اليواقيت والدرر ،ج٢،ص٢٧٨،والعظيم آبادي،محمد أشرف بن أمير الصديقي، (ت١٣٢٩هـ)،عون المعبود شرح سنن أبي داود، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ،ج١٠،ص٢٥.

(١٨) أبو داود،سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ)، السنن، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة العصرية، بيروت، كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد، (د.ط.ت)، رقم٣٦١٠، ج٣،ص٣٠٩، والسيوطي،تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي، ص٢٨ (٢٠)، وإسناده صحيح.

(١٩) المناوي،اليواقيت والدرر ،ج٢،ص٢٧٩.

(٢٠) البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، (ت٢٥٤هـ)، الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، (تحقيق : مصطفى ديب البغا)، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (١٩٨٧م)، ط٣، دار ابن كثير ، بيروت، رقم٣٨٥، ج١، ص١٥٣.

(٢١) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،(ت٨٥٢هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي،(د.ط)،دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ج١،ص٤٩٧.

(٢٢) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق،كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، رقم٣٨٤، ج١،ص١٥٣.

(٢٣) ابن حجر ،فتح الباري،ج١،ص٤٩٨.

(٢٤) ابن أبي حاتم،الجرح والتعديل،ج١،ص٨٠-٨١.

(٢٥) المعلمي،عبد الرحمن بن يحيى اليماني (ت١٣٨٦هـ)،التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م،ص٣٢١.

(٢٦) الخطيب،الكفاية في علم الرواية،ص١١١.

(٢٧) المصدر السابق،ص١٣٥.

(٢٨) الحميدي، عبد الله بن الزبير بن عيسى الأسدي (ت٢١٩هـ)، المسند،(تحقيق: حسن سليم أسد)،(١٩٩٦م)،ط١، دار السقا، سوريا،رقم٨٥٩ ،٨٦٠، ج٢،ص٨٥. وإسناده صحيح.

(٢٩) المصدر السابق،رقم٥١٧، ج١،ص٤. وإسناده صحيح.

(٣٠) المصدر السابق ،رقم١٢٦١ ،١٢٦٢، ج٢،ص٣٢١. وإسناده صحيح.

(٣١) الخطيب،الجامع لأخلاق الراوي، ج١، ص١٤٢.

(٣٢) المصدر السابق.

(٣٣) المصدر السابق.

(٣٤) المصدر السابق.

(٣٥) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق،كتاب الغسل، باب الوضوء قبل الغسل ،رقم ٢٤٦،ج١، ص١٠٠.

(٣٦) المصدر السابق، كتاب الغسل ، باب مسح اليد بالتراب ليكون أنقى ،رقم ٢٥٧،ج١،ص١٠٢.

(٣٧) المصدر السابق، كتاب الغسل، باب التستر في الغسل عند الناس، رقم ٢٧٧،ج١،ص١٠٨.

(٣٨) المصدر السابق، كتاب الغسل، باب نفض اليدين من الغسل عن الجنابة، رقم ٢٧٢،ج١،ص١٠٦.

(٣٩) ابن حجر ،فتح الباري،ج١،ص٣٨٧.

(٤٠) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق،كتاب اللقطة، باب من عرف اللقطة ولم يدفعها إلى السلطان ،رقم ٢٣٠٧،ج٢،ص٨٥٩.

(٤١) ابن حجر ،فتح الباري،ج٥،ص٩٤.

(٤٢) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق،كتاب المغازي، باب قول الله تعالى: ﴿ **وَيَوۡمَ حُنَيۡنٍ إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ كَثۡرَتُكُمۡ فَلَمۡ تُغۡنِ عَنكُمۡ شَيۡـٔٗا وَضَاقَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ ٢٥ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ** ﴾ إلى قوله: ﴿ **غَفُورٞ رَّحِيمٞ** ﴾ (التوبة:٢٥، ٢٦، ٢٧)، رقم ٤٠٦٢، ج٤، ص١٥٦٨.

(٤٣) المصدر السابق،الكتاب والباب نفسه ،رقم ٤٠٦٣،ج٤،ص١٥٦٨.

(٤٤) ابن حجر ،فتح الباري،ج٨،ص٣١.

(٤٥) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق،كتاب المظالم، باب أَعِنْ أخاك ظالما أو مظلوما ،رقم ٢٣١١،ج٢،ص٨٦٣.

(٤٦) المصدر السابق ،كتاب الإكراه، باب، رقم ٦٥٥٢،ج٦،ص٢٥٥٠.

(٤٧) ابن حجر ،فتح الباري،ج١٢،ص٣٢٥-٣٢٦.

(٤٨) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق،كتاب الإيمان ، باب ظلم دون ظلم ،رقم ٣٢،ج١،ص٢١.

(٤٩) ابن حجر ،فتح الباري،ج١،ص٨٧.

(٥٠) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق،أبواب التطوع ، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ،رقم ١١٠٩،ج١،ص٣٩١.

(٥١) المصدر السابق ،كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة ،رقم ٦٠١٩،ج٥،ص٢٣٤٥.

(٥٢) المصدر السابق ،كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ **قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ** ﴾ (الأنعام: ٦٥)، ،رقم ٦٩٥٥،ج٦،ص٢٦٩٠.

(٥٣) ابن حجر ،فتح الباري،ج١٣،ص٣٧٦.

(٥٤) مسلم، الصحيح، مصدر سابق،كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب الاقتصاد في الموعظة ،رقم٢٨٢١،ج٤،ص٢١٧٢.

(٥٥) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق،كتاب الدعوات، باب الموعظة ساعة بعد ساعة ،رقم ٦٠٤٨،ج٥،ص٢٣٥٥.

(٥٦) ابن حجر ،فتح الباري،ج١،ص١٦٢.